

في العمق 7

أوروبا تخشى على بياناتها
من اختراق أميركي

أخرين لمعالجتها وبالتالي تكون فوائدها الاقتصادية ضئيلة.

وكشف الفرنسيون والألمانيون في يونيو عن مشروع غايا - إكس (GAIA-X) الهدف لتطوير عرض سحابة أوروبية تنافسية. وبدلاً من التشجيع على تطوير نموذج أوروبي رائد، على غرار "إيرباس" في وجه "بوينغ"، يقدم مجموعة كاملة من الخدمات، يتخذ المشروع مساراً مختلفاً. ويهدف إلى وضع معايير لتسمح لمختلف الشركات بتقديم خدمات تخزين ومعالجة وأمن ونكاه اصطناعي بشكل سلس.

ومن شأن المشروع أن يسمح لكل ربون بالعثور على الخدمات التي يحتاج إليها مع البقاء ضمن الاختصاص القضائي الأوروبي.

وهناك أمل بأن يتمكن نموذج "GAIA-X" اللامركزي من إثبات أنه أنسب للتعامل مع المسائل المرتبطة بمعالجة البيانات من أجهزة موصولة بالشبكة.

وفي يوليو الماضي، أبطل القضاء الأوروبي اتفاقاً يسمح بنقل البيانات الشخصية بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يسمى "درع الخصوصية" (برايفاسي شيلد). بسبب خطر برامج التجسس الأميركية على هذه المعطيات.

ورحب بالقرار رجل القانون النمساوي ماكس شريمير الذي يعد من أهم الشخصيات التي تكافح من أجل حماية البيانات ويقف وراء هذه القضية عبر شكوى تقدم بها للمحكمة ضد فيسبوك.

الأوروبيون يسمحون
لشركات التكنولوجيا
الأميركية بالسيطرة على
جميع البيانات

وكان شريمير قد كتب بعد القرار "بعد قراءة أولى للحكم حول برايفاسي شيلد، يبدو أننا انتصرنا بنسبة 100 في المئة، من أجل حياتنا الخاصة".

وأضاف رجل القانون الذي تمكن من أن يدفع إلى إلغاء اتفاق مماثل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في 2015 أن "على الولايات المتحدة القيام بإصلاح جدي في مجال المراقبة لتعود شركاتها إلى وضعها "المميز" الذي يسمح بنقل البيانات لها".

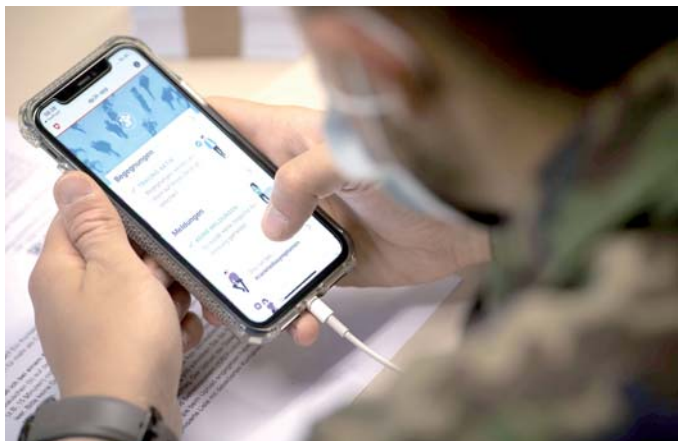
وقالت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي إن هذا الاتفاق "يجعل التدخلات في الحقوق الأساسية للأشخاص الذي تنقل بياناتهم إلى الولايات المتحدة ممكنة" لأن السلطات العامة الأميركية يمكنها الوصول إليها دون أن يكون ذلك محمداً "بما هو ضروري حصراً".

وابتدت الولايات المتحدة "خيبة أمل كبيرة" إثر قرار القضاء الأوروبي في بيان صادر عن وزارة التجارة.

وقال وزير التجارة الأميركي ويلبور روس إن واشنطن ستواصل العمل مع المفوضية الأوروبية وهي تدرس قرار القضاء بشكل مفصل لتبذل كل مفاعيله العملية، مضيفاً "نأمل أن نتكهن من الحد من العواقب السلبية على العلاقة الاقتصادية عبر الأطلسي التي تمثل 7100 مليار دولار".

وأكد المفوض الأوروبي للعدل ديبديه رينديرن قبل صدور القرار أن المفوضية توقعت "سيناريوهات عدة".

وأوضح أنه "اعتماداً على محتوى القرار، سنرى ما هي الأدوات المناسبة لاستخدامها في تعزيز الحقوق الأساسية والتحقق من أن الحماية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي تنتقل مع البيانات في أن واحد".



من يكسب البيانات يكسب الحروب

باريس - تزداد المخاوف في أوروبا من سيطرة شركات التكنولوجيا الأميركية على بياناتها التي تبقى تحت إدارة مؤسسات أميركية في ما يتعلق بجميع الأدوات الضرورية لاستغلالها وتوظيفها.

وتتملك أوروبا ثروة من البيانات يمكن مقارنتها بمنجم معادن ثمينة في حقبة "حمى الذهب" إنما بنسخة عصرية للقرن 21، لكن بدلاً من الاستفادة منها بأنفسهم، يبدو أن الأوروبيين يسمحون لشركات التكنولوجيا الأميركية العملاقة بالسيطرة على جميع الأدوات اللازمة لاستغلالها.

ويشير بعض الخبراء في ذلك إلى مجموعة من الشركات الأوروبية التي تعلن عن اتفاقيات مع شركات أميركية رائدة في مجال التكنولوجيا تتعلق بالخدمات "السحابية".

واختارت شركات "رينو" و"أورانج" و"دويتشه بنك" و"لوفتهانزا" مؤخراً "غوغل كلاود"، بينما وقعت "فولكسفاغن" اتفاقاً مع "أمازون ويب سيرفس". أما وزارة الصحة الفرنسية فاختارت "مايكروسوفت" لحفظ بيانات أبحاثها.

ويستخدم مصطلح "السحابية" للإشارة إلى توفير خدمات تخزين البيانات ومعالجتها خارجياً بشكل لا يجبر الزبائن على الاستثمار في معدات مكلفة للقيام بذلك. وأثار هذا الاتجاه القلق خصوصاً في ألمانيا، التي تملك كنزاً من البيانات بفضل قطاعها الصناعي القوي.

وفي هذا السياق، حذر تقرير صدر مؤخراً عن مجموعة من الخبراء والشخصيات الإعلامية الرائدة تحت إشراف الرئيس السابق لشركة "ساب" الألمانية للبرمجيات هينينغ كاغرمان من الأمر.

وأشار إلى أن "غالبية البيانات الأوروبية مخزنة خارج أوروبا، أو، إن كانت مخزنة داخل أوروبا، فيتم ذلك على خوادم تابعة لشركات غير أوروبية". وقدّم مسؤول فرنسي رفيع مؤخراً تقييماً أكثر وضوحاً خلال اجتماع مع متخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وأفاد مسؤول خلال الاجتماع الذي حضرته فرانس برس شرط عدم الكشف عن هوية المشاركين "لدينا مسألة ضخمة بشأن الأمن والسيادة في ما يتعلق بالسحب".

وقال إنها مسألة "استسهال أو استسلام في الكثير من الحالات" من قبل الشركات والمؤسسات الأوروبية، إذ أن توقيع اتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الأميركية العملاقة "أبسط" من البحث عن خيارات أوروبية. وأضاف "لكن لدينا شركات جيدة جداً تقدم خدمات السحب والبيانات".

ولعل أبرز مكامن القلق بالنسبة للأوروبيين تأتي من "قانون كلاود" الذي أقر في 2018 ويمكن وكالات الاستخبارات الأميركية من الوصول في حالات معينة إلى بيانات مخزنة لدى شركات أميركية بغض النظر عن الموقع الفعلي للخادم.

وقال مدير تنفيذي أميركي فرنسي إن "شركتي أميركية وأعرف تماماً انعكاسات القانون". وأضاف "بالنظر إلى ما يجري في النقاشات بشأن السياسة الأميركية، فإن الوضع لن يتحسن".

وتساءلت تاهيروغو "كيف تتعامل مع زعيم مثل أردوغان الذي، إذا قررت الرد عليه، يمكنه أن يصور لجمهوره المحلي أي شيء تفعله كنتيجة لكره أميركا لتركيا"، وترى في مواصلة تطبيق القوانين واللوائح الدولية المسار الوحيد المعقول للمضي قدماً في ظل هذه الأوضاع.

وقالت "لن نحقق أي فوز باسترضاء زعيم مثل أردوغان. كل ما يمكن أن يفعله شركاء الولايات المتحدة وتركيا الأوروبيون هنا هو الثبات على موقفهم، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها أن يظهروا للشعب التركي أن ما يحاولون القيام به هو المساعدة على حمايتهم".

ما مصير العلاقات مع أردوغان
إذا أصبح بايدن رئيساً

إحياء سياسة أوباما لصنع قرارات واشنطن يثير قلق الأتراك



بايدن من داعم لأنقرة إلى رافض لسياساتها

بذلك، يبدو بايدن أكثر استعداداً للضغط على تركيا بسبب ميولها غير الليبرالية والديمقراطية، مثل اعتقالها لعثمان كافالا والمرشح الرئاسي السابق صلاح الدين ديميراش، واعتمادها لقانون وسائل التواصل الاجتماعي المشدّد، وخطط الحكومة للانسحاب من اتفاقية إسطنبول وقانون منع العنف ضد المرأة وحماية الأسرة.

تنتظر تاهيروغو نهجاً مختلفاً من الرئيس بايدن، ففي نظر إدارة ترامب، "يعد هذا سلوكاً طبيعياً". لكن بايدن سيهتم بطبيعة السلطة الممارسة على حلف للولايات المتحدة. وتأمل أن يكون، مثل أوباما، أكثر صراحة عندما يتعلق الأمر بتجاوزات أردوغان ضد الحقوق والقيم الأساسية.

وخلال مقابلة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز في ديسمبر الماضي، وصف بايدن أردوغان بأنه استبدادي وعبر عن دعمه للناخبين الأكراد الذين تستهدفهم حكومة حزب العدالة والتنمية. وقال إنه يجب على الولايات المتحدة أن تتخذ نهجاً أكثر تشدداً تجاه أردوغان من خلال دعم قادة أحزاب المعارضة.

وأشار بايدن "يمكننا دعم عناصر القيادة التركية التي لا تزال موجودة لتشجيعها على مواجهة أردوغان وهزيمته".

ومن المخاوف الرئيسية بشأن أي موقف أميركي أكثر تشدداً تجاه تركيا هو تصوير المسؤولين الأتراك لأي عقوبة أميركية أو أوروبية أو أي دعم غربي للناشطين المؤيدين للديمقراطية داخل تركيا، كجزء من مؤامرة للإطاحة بالحكومة التركية.

وفي 2018، قال أردوغان إن المستثمر الأميركي الهنغاري ورجل الأعمال جورج سوروس كان وراء محاولة كافالا المزعومة للإطاحة بالحكومة التركية. كما وجه المسؤولون الأتراك اتهامات مماثلة ضد وكالة المخابرات المركزية والخبراء في شؤون تركيا المتمركزين في الولايات المتحدة مثل هنري باركي.

وتساءلت تاهيروغو "كيف تتعامل مع زعيم مثل أردوغان الذي، إذا قررت الرد عليه، يمكنه أن يصور لجمهوره المحلي أي شيء تفعله كنتيجة لكره أميركا لتركيا"، وترى في مواصلة تطبيق القوانين واللوائح الدولية المسار الوحيد المعقول للمضي قدماً في ظل هذه الأوضاع.

وقالت "لن نحقق أي فوز باسترضاء زعيم مثل أردوغان. كل ما يمكن أن يفعله شركاء الولايات المتحدة وتركيا الأوروبيون هنا هو الثبات على موقفهم، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها أن يظهروا للشعب التركي أن ما يحاولون القيام به هو المساعدة على حمايتهم".

عبر أكبر مخطط للتهرب من العقوبات في التاريخ. وبالإضافة إلى رفض ترامب لفكرة فرض العقوبات، حصل أوباما مسؤولية شراء تركيا لأنظمة أس-400. وبدأ بايدن كمنائب للرئيس أوباما، داعماً لتركيا في البداية. فبعد قضاء بعض الوقت مع الزعيم التركي بواشنطن في مايو 2013، قال إنه أعجب به لفترة طويلة. لكن، وفي أكتوبر 2014، أشار بايدن في خطاب إلى أن تركيا هي من ساعدت في إنشاء الدولة الإسلامية.

وبعد أشهر قليلة، اختار أوباما التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية الجامعة للعرب والأكراد للتحرك ضد داعش. وحسب تاهيروغو "دخلت الولايات المتحدة في شراكة مع الأكراد السوريين لأن تركيا فشلت في لعب دورها أكثر من مرة ولم تقدم يد العون في المعركة العالمية ضد داعش. وقد سمحت لسياساتها بمضاعفة تهديد الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الأخرى".

إريك إيدلمان
العلاقات الجيدة مع
ترامب تمنع أردوغان
القوة

في 2019، استرضى ترامب أردوغان وتعهد بقطع العلاقات مع قوات سوريا الديمقراطية. ومن المرجح أن يكون بايدن أقل استعداداً للانحياز إلى أردوغان في القضايا التي تتناقض مع سياسات الناتو والولايات المتحدة، مثل تدخل تركيا في ليبيا، وشراؤها لأنظمة أس-400، وانتهاكاتها البحرية ضد اليونان وتلقيبها عن الغاز الطبيعي في شرق المتوسط.

وقالت تاهيروغو "نظراً إلى سجل بايدن الحافل، سيكون أكثر تعاطفاً مع اليونان في شرق البحر المتوسط"، مضيفة أن نائب الرئيس السابق سيكون أكثر دماً للأكراد السوريين أيضاً. كما سيجوز قرار أردوغان بشراء نظام أس-400 على الرغم من التحذيرات الأميركية. وتابعت "اعتقد أن بايدن سيكون أكثر اهتماماً بتطبيق القانون الأميركي، على عكس الرئيس الحالي".

ملفات شائكة

أثناء زيارته لتركيا في مطلع سنة 2016، انتقد بايدن الحكومة التركية بسبب هجومها العسكري المستمر ضد المسلحين الأكراد في جنوب شرق البلاد. كما شجب انتهاكاتها لحرية الصحافة والتقي بزوجة الصحافي المسجون كان دوندار وابنه.

وجهت الدوائر القريبة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنظارها لمراقبة تطورات الحملة الانتخابية المبكرة بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومناقسه جو بايدن. ورغم أن آخر استطلاعات الرأي تظهر تقدم بايدن أمام خصمه الجمهوري، فإن مراقبين يؤكدون أنه من الأنسب لمستقبل أردوغان ولاية ثانية يفوز بها ترامب الذي تحسنت علاقته مؤخراً بشكل جيد مع أنقرة. ويكشف هؤلاء أن بايدن الذي كان معجبا بأردوغان عندما كان نائباً لأوباما لن يكون مستعداً للتغاضي عن تمادي تركيا خاصة عندما يتلقى الأمر بقضايا تتناقض مع سياسات الناتو والولايات المتحدة.

تصوّره حتى الآن. فقد دعا الكونغرس ترامب إلى معاقبة تركيا على شرارتها أنظمة أس-400 الروسية وتدخلها في ليبيا، وهو إجراء يفرضه القانون الأميركي. لكن الرئيس الأميركي لم يستجب بعد.

وقالت المحللة ميرف تاهيروغو، رئيسة برنامج تركيا في مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، لموقع أحوال تركية "أصبحت العلاقة الشخصية بين هذين الرجلين تتخطى كل مستويات البيروقراطية عندما يتعلق الأمر بصنع السياسة الخارجية".

ونتيجة لذلك، اختلفت الهيئات الحكومية الأميركية العليا، بما في ذلك وزارة الخارجية والدفاع، علناً مع الرئيس بشأن قضايا السياسة الحاسمة، مثل التواجد الأميركي في الأراضي السورية. لكن الانتخابات المقررة في نوفمبر قد تضع نهاية للخلافات والروابط مع أردوغان. وتابعت تاهيروغو إن العلاقات ستكون بالتأكيد مختلفة إذا غادر ترامب البيت الأبيض.

وأبرزت استطلاعات الرأي الأخيرة تقدم مرشح الحزب الديمقراطي، جوزيف بايدن، على ترامب. ومع اقتراب موعد الانتخابات، يدرس المحللون كيف يمكن أن يعيد بايدن تشكيل سياسات الولايات المتحدة إذا فاز. ومن جهة أخرى، تؤكد التطورات الأخيرة على مركزية تركيا وأهمية العلاقات معها، وخاصة بالنسبة إلى القوى الغربية.

وكتب استاذ التاريخ في جامعة سابانجي بإسطنبول، آدم ماكونيل، لوكالة أنباء الأناضول الحكومية أن اتجاه السياسة الخارجية الذي اتبعته إدارة أوباما سيكتسب نفوذاً على عملية صنع القرار الأميركية مرة أخرى. ويرى هذا الاحتمال مثيراً للقلق بالنسبة إلى الأتراك. فقد شهدت العلاقة بين البلدين توترات خلال ولاية أوباما، عندما كان بايدن نائبه، قبل أن يتراجع ترامب عن مواقف سلفه.

كما كانت إدارة أوباما هي التي طبقت العقوبات على إيران والتي انتهكها بنك خلق بدعم من أردوغان

دايفيد ليسكا
كاتب مختص بالشأن التركي

أنقرة - حث تقرير صدر عن مجلس الأعمال التركي - الأميركي هذا الأسبوع المسؤولين الأتراك على معالجة الفراغ الناتج عن تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين لتحسين التجارة مع الولايات المتحدة وتعزيز العلاقات التي تجمعها مع تركيا.

لكن، وعلى الرغم من مجموعة الخلافات الكبرى بين الدولتين، مثل قضية تسليم الداعية التركية فتح الله غولن وقضية تهرب بنك خلق الحكومي من العقوبات الأميركية المفروضة على إيران عبر تبييض أموال الحرس الثوري وشراء تركيا لأنظمة الدفاع الصاروخي الروسية أس-400 وهجومها العسكري المثير للجدل ضد الأكراد المخالفين مع الولايات المتحدة، تبقى العلاقات بين حلفي الناتو إيجابية.

علاقات جديدة

منذ أن أطلقت تركيا سراح القس الأميركي أندرو برونسون في 2018، تحسنت العلاقة بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، إلى درجة أصبح فيها ترامب يخضع لرغبات أردوغان، وهو ما أكده مستشار الأمن القومي السابق جون بولتون في كتابه "في الغرفة حيث حدث ذلك".

ويتواصل الزعيمان عبر الهاتف كل بضعة أسابيع، وتمتد صداقتهما إلى أقاربهما. حيث فضل بولتون كيفية تواصل البيت الأبيض بالقصر الأبيض (أق سراي) في كثير من الأحيان عبر صهري الرئيسين، مستشار البيت الأبيض جايد كوشنر، ووزير المالية والخزانة التركي بيرات البيروق.

كما قال السفير الأميركي السابق لدى تركيا، إريك إيدلمان، مؤخراً إن هذه العلاقات الأسرية القوية تمنح أردوغان شعوراً بأنه يحمل ورقة تخوّل له تفادي العقوبات المحتملة. ويبدو محقاً في